



Distr.
GENERAL

A/10218
5 September 1975
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



UN LIBRARY.

SEP 9 1975

UN LIBRARY

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

البند ٣٠ من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والامن
الدوليين ، وانماء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد
القانون الدولي في العلاقات بين الدول

رسالة مؤرخة في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، وموجهة الى الامين
العام من الممثلين الدائمين لغينيا وفرنسا لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتنا ، نتشرف بأن نوافيكم رفق هذا بنص البيان المشترك
لجمهورية غينيا والجمهورية الفرنسية الخاص باعادة العلاقات الدبلوماسية بين هذين البلدين .
ونكون متنين اذا أمرتم بتعميم نص هذه الرسالة ، وكذلك نص البيان الغيني - الفرنسي
المشار اليه ، باعتبارهما وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، تندرج تحت البند ٣٠ من
جدول الاعمال المؤقت للدورة الثلاثين .

الممثل الدائم لغينيا لدى
الامم المتحدة

(التوقيع) جان - مرتان سيس

الممثل الدائم لفرنسا لدى
الامم المتحدة

(التوقيع) لويس دو فيرنفو

A/10150

*

مرفق

بيان عن العلاقات بين غينيا وفرنسا

كان مما اهتم به السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، أثناء زيارته لغينيا في شهر آذار/مارس ١٩٧٤ ، أن عرض لمشكلة العلاقات التي قطعت بين بعض الدول وجمهورية غينيا ، وناقشها مع فخامة أحمد سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا .

ولما كان الأمين العام للأمم المتحدة مهتما بكل ما يمكن أن يدعم علاقات الود والثقة بين كافة الدول الاعضاء في المنظمة ، فقد أبدى وقتئذ استعداده للمؤازرة في تسهيل اجراء الاتصالات الاولى ، التي يمكن أن تتيح بعد ذلك لهذه الدول اعادة علاقاتها الدبلوماسية فيما بعد السى وضعها السوى ، على أساس الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعاون الدولي ، وذلك بروح متجددة من الصراحة والثقة المتبادلة . وقد سمى السيد كورت فالدهايم المتحدث باسمه ، السيد أندريه ليوان ، مثالا خاصا له ليصل بمهمة المساعي الحميدة هذه السى غايتها ، وهي المهمة التي كانت تعني اساسا جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا .

وقد تبين للمثل الخاص بوضوح منذ البداية أن سنوات القطيعة لم تؤثر في شيء على الصداقة بين الشعبين الغيني والفرنسي ، وان الضرر الناجم عن الاحداث التي فرقت بين البلدين ضرر سياسي ومادى معا .

فعمدا اختار شعب غينيا الاستقلال الفوري ، تلبية لنداء الحزب الديمقراطي الغيني وبناء على الاستفتاء الذى جرى في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ والذي كان يتيح له هذه الامكانية ، كان هذا الشعب يحدد اختياره لاستقلاله بحرية تامة . وهذا هو حقه المطلق كل الاطلاق .

وقد قامت الحكومة الفرنسية ، عندئذ ، باستدعاء رجال ادارتها ، وأنهت ما كانت تقوم به من عمليات في المضامين الاقتصادية والمالي .

وعلى أن العلاقات بين الدولتين ظلت خلال ذلك مد موهبة بانعدام الثقة المتبادل . وأخيرا ، استدعت الحكومة الفرنسية سفيرها في عام ١٩٦٥ ، وخذت الحكومة الغينية حذوها .

ونشأت صعوبات جديدة عندما تورط بعض الرعايا الفرنسيين في العدوان المسلح الخارجي الذى وقع على غينيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، والذي كان من نتيجته أن أوفد مجلس الامن بعثة للتحقيق ، وأدانهم القضاء الغيني . وفي هذا الصدد ، أعادت الحكومة الفرنسية الى الذاكرة أن من المبادئ الاساسية لسياستها الخارجية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، لا مباشرة ولا بشكل غير مباشر . وأبدت الحكومة الفرنسية أسفها للاعمال التي قام بها من خرجوا على هذا المبدأ من رعاياها .

وكان ضروريا ، للتمهيد لاعادة الوضع الى حالته الطبيعية اعادة لاتقوم على أى لبس ، بذل الجهود لمحو آثار الماضي بتصفية الخلاف بين الدولتين عن طريق وضع حد لما يمكن أن يسبب للشعبيين من عقابيل قطيعة ما برحت قائمة فعلا منذ ستة عشر عاما . كما كان يجب التأكيد من أن كلتا الحكومتين مستعدة بنفس القدر للاستفادة من امكانية الافتتاح القاحلة بغية ارساء أسس علاقات جديدة .

وسرعان ما اقتنع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بتوفر العناصر اللازمة لاعادة العلاقات الى وضعها السوى فمنذ البداية أبدى فخامة أحمد سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا ، استعداداه لمباشرة حوار مع فرنسا يقوم على أساس اعتراف كامل بسيادة غينيا وكرامتها وكيانها ، وعلى مناقشة صريحة للمسائل المعلقة ، وعلى تعاون متوازن بين ندين مستقلين و متمتعين بالسيادة . كما أن فخامة فاليري جيسكار ديستان ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، أبدى من جانبه الاستعداد ذاته .

وبقي بعد ذلك التوثق من وجود هذه الرغبة في اعادة العلاقات الى وضعها السوى لدى المستوى الاعلى . ولما كان رئيس جمهورية غينيا ، في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية لاستقلال بلاده ، قد أعلن استعداداه لاقامة علاقات طبيعية مع فرنسا على أسس لاصلة لها البتة بسياسة الاستعمار الجديد ولا بعلاقات التبعية أو انعدام المساواة ، فقد بعث اليه رئيس الجمهورية الفرنسية ، في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، برسالة أكد فيها مايوليه من اهتمام لاعادة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها . وقد ردّ رئيس جمهورية غينيا على رئيس الجمهورية الفرنسية برسالة جدد فيها تأكيده لما سبق أن أدلى به من تصريحات .

وبناءً على اقتراح من الامين العام للأمم المتحدة ، ترى الحكومتان توفر العناصر التي تساعد على اعادة العلاقات بين الدولتين الى طبيعتها ، على الاسس العادلة والواضحة التي كانتا تريان أنه لاغنى عنها ، وقد قررتا الموافقة على هذا البيان الذي سيداع في وقت واحد في كل من نيويورك وكوناكري وباريس يوم ١٤ تموز/ يوليه ١٩٧٥ .

وستجرى قريبا اتصالات بالطريق الدبلوماسي لبلورة المناخ الناشئ نتيجة لذلك ، والتوفر بشكل ايجابي على دراسة المسائل التي لاتزال معلقة ، وأخيرا اتخاذ قرار باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في أقرب موعد ممكن .
